(المدى) في استطلاع شعبي بشأن نتائج الانتخابات

النتائج جيدة.. والسؤال هو: لماذا التأثير الديني والقومي استحوذ على تأثيرات البرنامج السياسي ؟

بغداد / عامر القيسي

***رجل أعمال: لماذا يبتلع الكبار أصوات الصغار ؟**
***ربة بيت: نريد من الحكومة القادمة المزيد من حقوق المرأة .**
***الحاجة أم أحمد: إذا توفر الأمن واصلت الازمات فأني لم أخطئ في ذهابي إلى الانتخابات .**

أخيراً هدأ ضجيج الانتخابات الذي علا، على دوي السيارات المفخخة وقذائف الهاون العمياء، وتوقفت حملات استدراج المواطن إلى ساحة اللعبة السياسية، التي نشهدها للمرة الأولى في حياتنا منذ أن تعلمنا ألف باء السياسة، وعرفنا طريق الأحزاب الملغوم بالعسس ومحاكم التفتيش بنسختها العراقية.

هدأ اليوم كل ذلك الضجيج لندخل مرحلة شد الحبل والاستحقاقات الجديدة، مرحلة اقل ضجيجاً لكنها أكثر عمقاً وأهمية في لبنة البناء الجديد، مرحلة استحقاق لعبة الكراسي التي تبدو أكثر وضوحاً وأشد تعقيداً مما نتصور، بالرغم من قناعتنا، إن الحائز على كرسي الفوز باللعبة هو الشعب العراقي، برغم كل ما قيل وما يقال عن مرحلة الألف ميل التي أجتزنا خطوتها الأولى بكل امتياز، برغم كثرة من فخخ طريق هذه الخطوة وسيفخخ الخطوات اللاحقة!!

تحول معرفي

الملاحظة الجديرة بالذكر، هي إننا قمنا بأكثر من استطلاع للرأي قبل عرس الانتخابات لمعرفة توجهات الرأي العام العراقي، وكانت دهشتنا عندما اكتشفنا، إن معرفة المواطن العراقي بالانتخابات، أقل بكثير من معرفته عما يجري في جزر القمر! لكن هذا الاستطلاع قلب الطاولة، على الجهل، الذي سبق الانتخابات فقد التقينا بأناس يعرفون أسماء القوائم وأرقامها واسماء بعض المرشحين ومواقعهم الحزبية حتى الآثار المترتبة على الانتخابات. وقد تركز استطلاعنا هذا على سؤال واحد هو:

❖ما رأيك بنتائج انتخابات الجمعية الوطنية، وأثرها في مستقبل العراق السياسي؟

المواطن، زيدان عبد الله، صاحب معمل نجارة، يقول: الانتخابات بكل المقاييس جيدة، ونتائجها مقاربة الواقع الاجتماعي والسياسي العراقي. وكنا نتمنى مشاركة بقية القوى والفئات التي قاطعت هذه الانتخابات أو التي لم تستطع الإدلاء بصوتها لأسباب معروفة، ومنها طبعاً تهديدات قوى الإرهاب للمواطنين. وبالتأكيد لو شاركت هذه المجموعات لكان للنتائج كلام آخر. إن هذه الانتخابات إيجابية بالتأكيد على مستقبل الشعب العراقي، خصوصاً إذا التزمت القوائم الفائزة بتنفيذ وعودها الوردية.أما المواطن، حسين عودة، مدرس لغة إنكليزية، فيرى أن الحالة السلبية، في نتائج الانتخابات، هي تأثير العامل الديني في حصد الأصوات، أكثر من تأثير البرنامج السياسي. وهناك فروقات في هذا المجال، أكدته قوى سياسية عديدة، فضلاً عن المفوضية العليا للانتخابات. وبرغم ذلك فإننا في الطريق السليم، ويبقى على القوائم التي حصلت على حصة الأسد أن لا تستأثر بدفة الحكم وأن تدفع قوى أخرى للمساهمة في بناء العراق. لأننا بصراحة، لا نريد أن نكرر التجربة الصدامية في الاستئثار بالسلطة. وإن تأثير هذه الانتخابات في مستقبل السياسة العراقية القادمة إيجابياً بالتأكيد، وينبغي مواصلة السير على هذا الأسلوب الديمقراطي في جميع مجالات عمل الدولة حتى أصغر مؤسسة فيها. والأهم من كل ذلك أن تقوم الحكومة القادمة بتحقيق أماني الشعب في سيادة الأمن والقضاء على الإرهاب وإشاعة العدالة الاجتماعية وتعويض المتضررين عن مرحلة القهر السياسي والاقتصادي التي عاشوها عدة عقود في ظل نظام السلطة الدكتاتورية المقبورة.

كسبنا حريتنا

ربة البيت، نيران يحيى، غير راضية، عن هذه النتائج، لأنها كانت تتوقع فوز القائمة التي رشحتها. وتستدرك.. يقولون هذه هي الديمقراطية. ونحن نقبل بذلك. هذا رأي الشعب. لكننا نطالب من القادمين الجدد، أن لا ينسوا وعودهم بالرفاهية والحفاظ على الأمن. أما عن أثر هذه الانتخابات، فأقول، الحقيقة لا أعرف الكثير عن ألاعيب السياسة، لكننا بصراحة كسبنا حريتنا وهذا شيء كبير. وأتمنى أن تحافظ الجمعية الوطنية والحكومة على هذا المكسب وتطوره، وتمنح المرأة مزيداً من الحقوق، لا أن تسلبها من بعض حقوقها المكتسبة.

المهندسة، إيناس سلام، ترى إن نتائج الانتخابات جيدة وهي حصيلة رأي الذين ذهبوا إلى صناديق الاقتراع برغم الإرهاب. وعلى الجميع أن يقبل بهذه الحقيقة. والفائز فيها هو الشعب العراقي، لكن على الفائزين بالمقاعد الكثيرة، أن يتذكروا انهم إذا لم يقدموا لنا ما وعدونا به، فإن صناديق الاقتراع التي حملتهم إلى هذه الكراسي، ستعيدهم مرة أخرى إلى أماكنهم!! وأنا متأكدة، من أن مستقبل العراق زاهر، في ظل أجواء العمل الديمقراطي والعملية السياسية السلمية. وأني أناشد بصفتي مواطنة مستقلة، جميع القوى التي قاطعت الانتخابات، أن تساهم بقوة في الأيام القادمة بكتابة وأناشد أيضاً من يحمل السلاح "ليجاهد" أن يضعه الآن جانباً وينتظر ما يفعله الذين انتخبناهم، فإن لم تتحسن الأحوال. فليأخذ قراره!. إن قتل أبناء الشعب العراقي وتدمير المدى لا يخلق لنا عراقاً نفخر به.

المهم حل الأزمات

عبد الله أحمد، سائق (تكسي)، يقول: ما يهمني من النتائج، هو ما ستفعله. هل يجدون حلاً لأزمة الوقود؟ هل أحصل على وقود لسيارتي. وهي مصدر رزقي - من دون أن أقف أكثر من (٢٤) ساعة للحصول على (٤٠) لتر بنزين؟ هل تستطيع الحكومة القادمة، أن توفر الأمن لعائلتي وأطفالي وهم في الطريق إلى المدرسة؟ من هنا نستطيع أن نقول أن حصيلة الانتخابات كانت جيدة أم لا. ماذا تهمني المقاعد، ليأخذها من يشاء، إذا تحسن وضع المواطن العراقي، الأمني والاقتصادي، فهذا يعني أن النتائج ممتازة، وعن مستقبل الوضع السياسي. أكد عبد الله، حتى هذا المستقبل الذي تتحدث عنه نتيجة هذه الانتخابات، مرتبط بالأشياء التي قلتها لك سابقاً، أي حل الأزمات. إذا شعر المواطن أن الحكومة تعمل جادة لخدمته. ويأكل ثمار هذا الجهد. فإن الشعب سيتعاون مع الحكومة إلى أقصى الحدود. وسيكون المستقبل رائعاً.عامل المسطر، حسين جاسم علاوي، قال: بكل صراحة، وبرغم عدم استفادتي لا من زمن صدام ولا من هذا الزمن الجديد - فأنا عامل مسطر سابقاً وها أنا أيضاً عامل مسطر، وبرغم ذلك ذهبت للإدلاء بصوتي. لأني متعلق بالأمل. هل أرتاح بعد هذه النتائج. لا أحد يجيبني. وعندها سأقول لك أن النتائج جيدة أو غير جيدة. والمستقبل الذي تريدني أن أتحدث عنه مرتبط بهذه الحالة. لكن الأكيد إننا الآن شعب حر وهذا شيء جيد.

قلنا كلمتنا

عندما وجهنا السؤال إلى السيد حسين المسعودي وهو تاجر أدوات احتياطية للسيارات، قال: إن النتائج ممتازه وهي تعبير عن إرادة الشعب العراقي، وأقول لك بوضوح، إن النتائج كانت ستكون على غير هذا الحال، لو توفرت شروط أخرى، أولاً مساهمة بقية القوى التي لم تستطع الوصول إلى صناديق الاقتراع وثانياً عدم استخدام الدين والمال والقوة أحياناً للتأثير في اختيار الناخب وثالثاً تحالف الكتل الصغيرة. التي لا أعرف كيف تجرأت وزجت نفسها في مثل هذا المعترك السياسي دون أن يكون لها رصيد لا شعبي ولا سياسي. ما معنى أن تشارك قائمة عنوانها سبع كلمات ولا تحصل إلا على ألف صوت!! وأقول لك، إن مستقبل العراق جيد بكل المقاييس، برغم الأخطاء وبرغم الانفلات الأمني ولن يبقى شيء على حاله. نحن الذين قلنا كلمتنا يوم (١/٣٠) نستطيع أن نصنع مستقبلنا.

مجموعة من طلبة الجامعة المستنصرية، التقيناهم، في (كافتريا) الجامعة، كان إجماعهم من دون تردد، على إن النتائج جيدة، ولكنها غير مطابقة، الواقع العراقي. قال أحمد، في المرحلة الرابعة من كلية الآداب قسم اللغة العربية، إن الكثير من زملائي الطلبة أدلوا بأصواتهم لقوائم لا يعرفون عنها شيئاً. كان دافعهم وطنياً للمشاركة في الاقتراع. والطالب سعيد في الكلية نفسها، يؤكد هذا الرأي، ويقول، ماذا لو شارك المقاطعون أو الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى المراكز الانتخابية وماذا لو شارك جميع الذين في خارج العراق. وبرغم ذلك نحن راضون لأننا مارسنا حريتنا وقلنا كلمتنا. وأجمع هؤلاء الطلبة على إن المستقبل للعراق والعراقيين، وإنهم تحدوا الإرهاب والقتل وسيتحدونه مستقبلاً مع حكومة تحقق لهم أحلامهم. وعلق طالب آخر، حمزة سالم، (يمعود حتى لو نصف أحلامنا هم ميخالف)!

أصوات الصغار!

الصحفي الحر، سعد محمود، هكذا قدم نفسه، يقول: هل كنا نحلم بانتخابات. ونحلم برؤية، مثل هذا الصراع السياسي الحضاري بين مختلف التيارات والكتل والأفكار. وبغض النظر عن النتائج، فهذه كلمة الشعب الحقيقة، وعلينا أن نقبل بها، حتى إن كانت لا تمثل وجهة نظرنا. لكني أسأل: ماذا بشأن الأصوات خارج الأرقام المعلنة. ولماذا يتم تحويل هذه الأصوات إلى القوائم الكبيرة. هل من المعقول، أن ارشح قائمة ويذهب صوتي إلى قائمة أخرى. هذه قضية غير عادلة. وعلى اصحاب الشأن أن يعالجوها في الانتخابات القادمة. وبشأن تأثير هذه النتائج في مستقبل العراق السياسي. يقول السيد سعد: المستقبل سيتحدد بالدستور وهذه مهمة النواب الآن. وارجو أن تنقل رأيي بصراحة. لا نريد حكومة دينية تفرض علينا أسلوب تفكيرنا ونوع القميص الذي نلبسه. الدين لله والوطن للجميع كما يقال. نريد حكومة لا تستأثر بهذه النتائج وتعمل بالتوافق حتى مع القوائم التي لم تحصل على الأصوات المطلوبة، ومع القوى التي قاطعت. لأنه الطريق الوحيد الذي يحقق لنا أمناً ومستقبلاً سياسياً واقتصادياً جيداً.

الحاجة (أم أحمد)

كانت محطتنا الأخيرة مع الحاجة (أم أحمد) التي قالت لنا، بعد أن شرحنا لها طبيعة سؤالنا: (يمه شوف أصبعي. رحت للانتخاب، لأن ابني قال لي: يمه إذا تحبين العراق تعالي ننتخب معاً..) وتؤكد، أن الذين سيحكمون العراق، إذا وفروا لها الأمن والخبزة النظيفة فهذا يعني أنها لم ترتكب خطأ في ذهابها إلى الانتخاب.

كانت الحاجة (أم أحمد) تحدثنا بعفوية وطيبة مع (استكانات) الشاي، وهي تلوح لنا طوال حديثنا معها إلى أصبعها الذي مازال يحمل بقايا حبر الانتخابات!!

مراقب

عبد الحسن

الوزارات انصفتهن في احتلال مواقع ادارية قيادية

من يقف وراء تهميش دور المرأة الميسانية السياسي والبرلماني؟

ميسان/ محمد الحمراني

لقد اعلنت المفوضية العليا للانتخابات في العراق بان نساء محافظة ميسان تقدمن على نساء المحافظات الاخرى بمشاركتهن في الانتخابات، حيث بلغت نسبة المشاركة ٦٥ في المئة وهي اعلى نسبة مشاركة في اول انتخابات ديمقراطية في عراق مابعد عهد الدكتاتورية، ولكن هل لهذه المشاركة الفاعلة من اسباب..ام هي جزء من وضع غير مخطط له؟ ولكن التاريخ مازال يحتفظ بصورة المرأة الميسانية (شيرين) زوجة الامبراطور الايراني(كسرى الثالث) التي تمكنت من الدخول الى الاوساط السياسية ليكون لها دور فاعل في حياة المجتمع الايراني لتصبح فيما بعد اسطورة يعرفها ويردد حكاياتها الكثير من سكان الشرق الاوسط.ولكن على الارض الان نشاهد تهميشاً كبيراً لدور المراة في العملية السياسية في محافظة ميسان ولم تسع الاحزاب ذات النفوذ إلى كسب النساء المثقفات وفرضت بالقوة سيطرتها الذكورية ذات النزعة القبلية على اغلب المناصب السياسية في المحافظة وارادت ان توضع المراة في اطارها الاسري الضيق مهمشة الافكار ولكن ثمة اصوات كانت تنتظر زوال مرحلة مريرة من تاريخ العراق

لتثبت اهميتها السياسية.وكان اكبر رد اعتبار على عدم اهتمام مجلس محافظة ميسان بدور المرأة، هو تعيين بعضهن كمدراء عامين بامر من الوزارات كما حصل مع مديرة بريد واتصالات ميسان، وكذلك مع مديرة دائرة بيئة ميسان وايضا مع مديرة المصرف العقاري في العمارة ..كان ترشيح هذه المجموعة من النساء بسبب نضجهن العلمي، وليس لمجاملات حزبية.

قالت لي احدى الشخصيات المميزة في محافظة ميسان بانها رشحت نفسها الى مجلس المحافظة بعد سقوط نظام صدام ولكن العديد من شيوخ العشائر وبعضا ممن يدعون انهم مناضلون اتصلوا بعائلتي واخبروا العديد من اقربائي، بان هذا المكان غير محترم ويجب ان لاتتواضع عائلتهم وترمي ببنتها الشريفة في مستنقع الفساد ..ولكن هل السياسة فساد؟ مثل هذه الاحكام الارتجالية والقبلية يجب ان لاتستمر في مجتمعنا، وان المشاركة الواسعة لنساء ميسان يضع المسؤولين امام ضرورة ملحة في اشراكهن في العملية السياسية، لتوجد في المشهد السياسي كوادر نسوية واعية تسهم بعد ذلك في بناء مراكز ثقافية لدعم حرية المرأة، وان النسبة الكبيرة في الانتخابات تأتي من رغبة في اثبات الوجود، وطموح في كسر الطوق الذكوري والحزبي والعشائري في الدائرة السياسية في محافظة ميسان.

دعوة الى تشكيل المحكمة الدستورية:

(المدى) تستطلع اراء رجال القانون عن في الناصرية صياغة دستور العراق الدائم

استطلاع / حسين كريم العامل

ما هي تصورات رجال القانون عن الدستور الجديد وما هي الافكار التي يرون ضرورة تضمينها وما السبل الكفيلة بحمايته ووفق اي الية سيكتب، هل يحبذون ان يكون الاسلام مصدره الوحيد ام انهم يرغبون بان يكون الاسلام احد مصادره المتعددة.

اسئلة عديدة توجهت بها (المدى) الى عدد من رجال القانون والقضاء والمحاماة لتستطلع ارائهم عن دستور المستقبل

مشاركة الجميع

قال المستشار القانوني في محافظة ذي قار المحامي نجم عبيد ابو الهيل ان الجمعية الوطنية لها القول الفصل في نصوص مسودة الدستور الدائم لكن قبل ان نتوصل الى كتابة مسودة الدستور النهائية ساطرح تصوراتي عن الية العمل فقبل الوصول الى الجمعية الوطنية هناك احزاب اشتركت في الانتخابات وفازت وهناك احزاب اشتركت في الانتخابات ولم تصل الى الجمعية الوطنية وهناك احزاب قاطعت الانتخابات وكما سبق وان ذكرت ان اعضاء الجمعية المنتخبين المكلفون قانونا بصياغة الدستور: وهنا يثار السؤال التالي: كيف نعالج مشكلة ٤٠ ٪ من الناخبين وهم خارج الجمعية من الناحية العملية حيث ان من لم يصل الى الجمعية الوطنية ليس له راي قانوني؟ اذن يجب ان نبحث عن حل عملي يضمن الاخذ بافكار هذه النسبة الكبيرة وتصوراتها المطروحة عن الدستور الذي من المفترض ان يضمن حقوق جميع العراقيين وليس جزءا منهم.

اما المحامي سلمان الشويلي فقد قال : لعل في الاسلام الذي يعتبر مصدراً من مصادر التشريع ان يدخل في كتابة الدستور العراقي الجديد ويستفاد من ذلك مما ذهب اليه فقيه العصر الدكتور (عبد الرزاق السنهوري) الذي اغنى القانون بالشريعة الاسلامية واستفاد في الوقت ذاته من القوانين الوضعية التي اخذها من دساتير بلدان متعددة مثل مصر والاقطار العربية والغربية وخاصة الدستور الفرنسي، ولا باس بالدستور العراقي الدائم الذي هو امنية كل العراقيين ان يكون دستورا حافلا لاما ومحيطا بشؤون الشعب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لان المعروف عن القانون أنه حصيلة هذه الظروف فلا بد اذن من استطلاع الراي العراقي في الدستور ومناقشته بغية وضع اللمسات الاخيرة عند تشريعه ليكون دستورا دائما، ولعل من المبادئ التي نتمنى ان يتضمنها الدستور هو الفصل بين السلطات واستقلال القضاء وحرية الراي والعبادات وان يكون الاسلام دين الدولة.في حين قالت المحامية سناء حسن: نتمنى ان تعتمد لجنة كتابة الدستور على كل ما يوحد العراقيين ولا يثير الفرقة بينهم ولا باس من الاستفادة من الاسلام والكتب السماوية والنصوص الدينية التي تلائم الحياة المعاصرة ولا مانع من الاستعانة بدساتير البلدان المتقدمة والاستفادة في تشريعاتها التي تنسجم وتلائم طبيعة مجتمعنا المتعدد الاطياف والتكوينات الاجتماعية والذي يضم اضافة الى المسلمين والعرب طوائف وقوميات مختلفة كالكرد والتركمان والكلدو اشوريين والمسيحية والصابئية واليزيدية والشبك وغيرهم الذين هم بمجموعهم عراقيين يحلمون بدستور يلبي طموحاتهم ويضمن حقوقهم المشروعة .

ضمانات

بينما قال المحامي حسين عبد حاتم : نحن ندعو إلى ان يكون الاسلام المصدر الاساسي للتشريع وليس المصدر الوحيد لاننا بلد يضم تكوينات اجتماعية واطيافاً مختلفة يجب مراعاتها اثناء صياغة الدستور الجديد والذي يجب ان يؤكد على احترام حقوق الانسان والمساواة بين الرجل والمراة التي تمثل نصف المجتمع لا نصف الرجل كما ندعو الى اقرار الفدرالية على اساس جغرافي لا على اساس عرقي او طائفي او مذهبي كما نتمنى ان تتخذ الجمعية الوطنية اجراءات لحماية الدستور وضمان تطبيقه فبلدنا سبق وان كان لديه دستور وليس في دستوره القديم أي خلل لكن العيب كان في التطبيق والتجاوز على مضامينه ونصوصه.اما المحامي كامل لويز فقد قال : برايي يجب ان يكون نظام الحكم برلمانياً تعددياً حتى نمنع حالة الانفراد والاستبداد والدكتاتورية ونتجنب المحاصصة والفئوية في اصدار القرارات ، اما بالنسبة لمصادر التشريع فنحن نتمنى ان يكون الاسلام المصدر الرئيس وليس المصدر الوحيد فاذا كان المصدر الوحيد فانه سيرسم شكل الدولة الديني ويحول نظام الحكم الى حكومة دينية وهذا ما لا يدعو اليه جميع السياسيين بمن فيهم ممثلو الاحزاب الدينية، ثم اذا افترضنا كتابة الدستور وفق الشريعة الاسلامية فوفق أي مذهب من المذاهب يمكن كتابته؟ وعموما نحن نتمنى كتابة دستور يتلاءم مع التشكيلة العراقية بما تحويه من اديان وطوائف وقوميات مختلفة وان يتضمن وسائل حمايته وتفعيل نصوصه وانا اقترح لذلك تشكيل محكمة دستورية تراقب وتحدد مدى دستورية القوانين والاجراءات الحكومية، محكمة لها كلمة الفصل في كل الخلافات والازمات والقضايا التي ستحصل مستقبلا.فيما قال المحامي علي حاتم : الاسلام ينبغي ان يكون المصدر الرئيس للتشريع وليس المصدر الوحيد حتى ينسجم الدستور الجديد مع تكوينات المجتمع العراقي الذي يشكل المسلمون الغالبية العظمى من سكانه ويراعي في الوقت نفسه حقوق الاقليات، وانا اعتقد ان مسالة كتابة الدستور مسالة معقدة تحتم علينا مراجعة جميع الدساتير والاستعانة بدساتير الدول المجاورة لكي لا نغفل بعض الامور في دستورنا الجديد، كما يجب الرجوع الى نصوص دستورنا القديم للاستفادة منها لان هذا الدستور صيغ من قبل علامة في القانون وهو الدكتور السنهوري وليس من قبل صدام حسين.

اما المحامي محمد راضي بحر فقد قال : الشعب العراقي يتكون من عدة طوائف منها الاسلامية وغير الاسلامية وبالتالي فان كتابة الدستور وتضمينه دين الدولة الرسمي و طبيعة نظام الحكم هو ما يقرره الشعب ويجب ان لا يقتصر على فئة دون أخرى، ومن وجهة نظري الخاصة كوني مسلماً فاني ارى ان يكون الاسلام دين الدولة الرسمي وان يكون احد مصادر التشريع لا المصدر الوحيد لانه كما ذكرت هناك فئات اجتماعية ربما ترفض ذلك وهذا ما قيدنا به قانون ادارة الدولة المؤقت في المادة ٦١

وعن ضمانات تطبيق الدستور قال : اولا يجب ان تكون هناك محكمة دستورية عليا تراقب مدى تطابق القوانين والتشريعات والاجراءات مع نصوص الدستور وان يتم تفعيل دور منظمات المجتمع المدني لتاخذ دورها في مراقبة اداء الحكومة والوقوف امام اية خروقات لنصوص الدستور في المستقبل كما يجب ابعاد المؤسسات العسكرية عن الحياة السياسية والتاكيد على حياديتها.